العرب
الثلاثاء 2021/08/17
السنة 44 العدد 12151

ارتباك روسي إزاء أفغانستان: طالبان مقلقة ولا تشكل خطرا في نفس الوقت

موسكو تأمل في تطوير العلاقات مع المتمردين بعد سيطرتهم على كابول

عكست المواقف التي صدرت عن روسيا الاثنين بشأن التطورات السريعة في أفغانستان، والتي عجلت بسقوط العاصمة كابول بأيدي مسلحي حركة طالبان، ارتباكا روسيا إزاء أفغانستان، حيث تعتبر موسكو أن طالبان مقلقة لكن في نفس الوقت تشير إلى أنها لا تشكل خطرا على آسيا الوسطى، إذ قالت إنها تأمل في تطوير علاقاتهما.

رسائل روسية متناقضة

موسكو – أظهر الإعلان الروسي الاثنين عن أن حركة طالبان التي سيطرت على أفغانستان الأحد واقتربت من استلام الحكم لا تشكل خطرا على دول آسيا الوسطى، ارتباكا وتناقضا في موقف موسكو إزاء التطورات المتسارعة التي تعرفها الساحة الأفغانية.

وعكس ما استخلصته منظمة أمنية تقودها روسيا، أعلنت موسكو أن سيطرة حركة طالبان المتشددة على أفغانستان لا تمثل خطرا على آسيا الوسطى، في إشارة إلى دول الجوار وهم حلفاء موسكو، ملفتة إلى أن سفيرها في كابول سيجري الثلاثاء محادثات مع قادة طالبان.

> منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تقودها موسكو قالت إن سيطرة طالبان سيكون لها تأثير كبير على آسيا الوسطى

وبعد يوم على انهيار الحكومة الأفغانية بقيادة الرئيس أشرف غني الذي فر إلى خارج البلاد، قال ممثل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الخاص بأفغانستان زامير كابولوف الاثنين إن روسيا على اتصال بمسؤولي حركة طالبان عبر سفارتها في كابول.

وأضاف كابولوف "إنهم يجرون محادثات في كابول. جميع الاتصالات تُجرى هناك في الوقت الراهن. السفارة تتعامل مع هذا الأمر".

وبدأت الاتصالات عندما أرسلت طالبان حراسا إلى السفارة الروسية بعد سيطرة المسلحين على كابول.

وقال "سارت الأمور بهدوء تام دون وقوع حوادث. جاءت قوات من طالبان ووضعوها (السفارة) تحت الحراسة".

وأضاف "ستظل سفارتنا على اتصال بممثلين... عن القيادة العليا لطالبان لوضع آلية دائمة لضمان سلامة سفارتنا".

وقالت الخارجية الروسية في بيان الاثنين إن الأوضاع في كابول تتجه إلى الاستقرار، مشيرة إلى أن طالبان بدأت تفرض "النظام العام".

وأكدت أنها بدأت "التواصل مع الممثلين للسلطة الأفغانية الجديدة".

وبدوره، شدد كابولوف على أن "روسيا لا ترى أن حركة طالبان في أفغانستان تمثل تهديدا لآسيا الوسطى"، وهو موقف عبر عنه المبعوث الخاص للرئيس الروسي سابقا.

وتظهر هذه التصريحات تناقضا في الموقف الروسي إزاء صعود طالبان مجددا في أفغانستان، حيث قالت منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تقودها موسكو في بيان نشرته الاثنين إنها تشعر بقلق بالغ بعد سيطرة طالبان على أفغانستان، وإنها تعتقد أن هذا الأمر سيكون له تأثير كبير على الوضع في آسيا الوسطى.

وأضافت المنظمة أنها ستقدم لطاجيكستان، العضو بالمنظمة، كل ما تحتاجه من مساعدة في حال تعرضها لتهديد أمني من أفغانستان المجاورة، لكنها لا ترى ضرورة لمساعدة من هذا النوع في الوقت الراهن.

وقالت إنها تعتزم إجراء مناورات على الحدود بين أفغانستان وطاجيكستان في الأشهر المقبلة، لتضاف إلى مناورات أخرى أجريت مؤخرا بين روسيا وحلفائها المجاورين لأفغانستان.

وإلى أمد غير بعيد أبدت روسيا مخاوفها من خروج الأوضاع عن السيطرة في أفغانستان، على وقع تقدم طالبان السريع ميدانيا.

وفي وقت سابق أجرت روسيا مناورات عسكرية مع كل من أوزبكستان وطاجيكستان، وجربت خلالها أسلحة روسية جديدة.

وكان وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف قد أعرب عن قلقه وتخوفه من تحقيق حركة طالبان مكاسب ميدانية متسارعة عجلت الأحد بسقوط كابول بيدها، بينما انهار الجيش الأفغاني الذي دربته الولايات المتحدة ووفرت له معدات عسكرية متطورة.

وحاولت روسيا الوقوف على نفس المسافة من الأطراف الأفغانية، بعد أن استضافت محادثات بين تلك الأطراف في مسعى للمراهنة على الدبلوماسية قبل الاحتكام إلى لغة السلاح.

ولا يستبعد مراقبون أن تنخرط موسكو في مغامرة عسكرية إذا تم المساس بأمن أحد حلفائها، بالرغم من تأكيدها الاثنين أنها تأمل في تطوير العلاقات مع حركة طالبان.

وأعلن مسؤولو طالبان الأحد انتهاء الحرب وأصدروا بيانات تهدف إلى تهدئة حالة الذعر التي تصاعدت في كابول، بعد أن ألحق المسلحون، الذين حكموا البلاد من عام 1996 إلى عام 2001، الهزيمة بقوات الحكومة المدعومة من الولايات المتحدة.

وتسارع الدول الغربية لإجلاء موظفيها من سفاراتها في كابول.

وقال كابولوف في تصريحات منفصلة لإذاعة إكو موسكفي الاثنين إن روسيا ستسحب نحو 100 من موظفي سفارتها.

ونقلت وكالة الإعلام الروسية عن كابولوف قوله إن بلاده لن تتسرع في اتخاذ قرار بخصوص الاعتراف بالسلطات الجديدة في أفغانستان.

وأضاف أن موسكو ستراقب تصرفات السلطات الجديدة عن كثب ثم تتخذ قرارا.

نذر حقبة جديدة من الاضطرابات في ماليزيا بعد استقالة رئيس وزرائها

كوالالمبور – تنذر استقالة رئيس وزراء ماليزيا محيي الدين ياسين بحقبة جديدة من الاضطرابات السياسية، في البلد الذي يواجه طفرة من الإصابات بفايروس كورونا.

وقال وزير العلوم خيري جمال الدين عبر حسابه على إنستغرام "قدمت الحكومة استقالتها إلى الملك".

ووصل محيي الدين ياسين إلى السلطة في مارس 2020 حين عينه الملك دون انتخابات، وقاد حكومة ائتلافية بعد سقوط حكومة مهاتير محمد الذي تم فصله من الحزب بعد ذلك، ما وضع حدا لمسيرته السياسية.

ومن المستبعد إجراء انتخابات جديدة على المدى المنظور بسبب الوضع الصحي، ويتوقع المراقبون فترة من المساومة المكثفة للتوصل إلى تحالف جديد قابل للاستمرارية.

وقال ملك ماليزيا السلطان عبدالله شاه إن إجراء انتخابات برلمانية الآن "لن يكون أفضل قرار، بناء على عوامل متعلقة بسلامة المواطنين" بسبب جائحة كورونا.

ومن المقرر إجراء الانتخابات في مايو 2023 على الأكثر، لكن محيي الدين قال الأسبوع الماضي إنه يمكن إجراؤها في يوليو المقبل.

وصعّد رئيس الوزراء المنتهية ولايته لهجته حيال خصومه داخل ائتلافه في خطاب ألقاه الاثنين.

وقال في كلمة متلفزة "كان بإمكاني أن أسلك الطريق الأسهل بخرق مبادئي للبقاء في منصبي، لكن ذلك لم يكن خياري".

وأضاف محيي الدين "لن أتعاون أبدا مع سياسيين يسلبون ثروات البلاد".

وأكد رئيس الوزراء أن العديد من النواب الذين سحبوا دعمهم له، وبينهم الزعيم السابق نجيب رزاق المتورط في فضيحة فساد كبيرة، عاقبوه لرفضه إلغاء التهم الموجهة إليهم.

كما تعرض محيي الدين ياسين لانتقادات من قبل المعارضة لفرضه في يناير حالة الطوارئ بسبب تفشي وباء كوفيد – 19 وتعليق أعمال البرلمان، ما سمح له بالإفلات من تنظيم انتخابات.

وحاول رئيس الوزراء البالغ 74 عاما الجمعة التمسك بالسلطة مرة أخيرة، فعرض على نواب المعارضة دعمه لقاء إقرار عدد من الإصلاحات، من غير أن ينجح في ذلك.

وبعدما تعذر الحصول على دعم النواب، عقد آخر مجلس وزراء الاثنين قبل أن يتوجه إلى القصر الملكي لتقديم استقالته.

وأكد القصر في بيان أن الملك وافق رسميا على استقالة محيي الدين، وأنه سيكون رئيسا للوزراء بالوكالة قبل أن يتم استبداله.

ودون وجود خلف واضح لرئاسة الحكومة، قد تشهد البلاد مرحلة من البلبلة وانعدام الاستقرار السياسي، على غرار ما شهدته مرارا في الماضي وسط صراعات بين فصائل متخاصمة.

ومنذ استقلالها عن المملكة المتحدة في 1957، حكم ماليزيا لستة عقود حزب يهيمن عليه الملايو الذين يشكلون الأغلبية العرقية في البلاد، التي تضم أيضا أقليات صينية وهندية كبيرة.

محيي الدين ياسين

لن أتعاون أبدا مع سياسيين يسلبون ثروات البلاد

لكن فضائح فساد مدوية وسياسة تمييز استفاد منها الملايو والتحول الاستبدادي تسببت في خسارته الانتخابات في 2018.

وأدى فوز المعارضة ووصول الإصلاحي مهاتير محمد إلى رئاسة الوزراء، إلى زيادة الآمال في التغيير، لكن حكومته سقطت بسبب التنافس بين قادتها، ما سمح بعودة المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة إلى السلطة في حكومة ائتلافية بقيادة محيي الدين.

ومع ذلك، تعرضت شرعية محيي الدين ياسين الذي وصل إلى السلطة دون انتخابات لانتقادات، فضلا عن فشله في السيطرة على انتشار كوفيد – 19.

ويسجل البلد البالغ عدد سكانه 32 مليون نسمة موجة شديدة من الإصابات بكوفيد – 19 وسط صعوبات في احتواء الوباء، مع إحصاء عشرات الآلاف من الإصابات اليومية، كما يواجه اقتصاده أزمة جراء تدابير الإغلاق والقيود التي فرضتها الحكومة.

السفارة التركية في إيطاليا تنخرط في أنشطة تجسس لصالح أردوغان

روما – انخرطت السفارة التركية في إيطاليا في أنشطة تجسس لصالح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي يوظف كل السبل المتاحة للتضييق على المعارضة سواء داخليا أو خارجيا خاصة بعد تراجع شعبيته وحزبه بسبب فشل سياساته وهو ما جعله يتراجع وحزبه في استطلاعات الرأي.

وكشف موقع "نورديك مونيتور" السويدي وهو موقع مختص في الشؤون الأمنية والعسكرية أنه تحصل على وثائق تؤكد أن السفارة التركية في روما قامت بالتجسس على أتراك داخل إيطاليا.

وأوضح الموقع أن السفارة، في تجاوز للعلاقات الدبلوماسية، أرسلت قائمة بشأنهم إلى أنقرة التي أطلقت إجراءات قضائية ضدهم بذرائع التورط في الإرهاب ومحاولة إسقاط النظام.

ووصف الموقع ما تقوم به السفارة بأنه "أنشطة تجسس"، مشيرا إلى أنه في سنة 2018 قرر المدعي العام التركي فتح مجموعة من التحقيقات بشأن 16 تركيا في الخارج.

وأكد الموقع السويدي أن المتهمين مدرجون بملفات تجسس أرسلها دبلوماسيون أتراك وأن التهمة دائما "العضوية في منظمات إرهابية".

وأشار الموقع إلى أن أنشطة التجسس على المواطنين الأتراك في الخارج شملت كلا من سويسرا وألمانيا واليونان وبلجيكا والهند وكولومبيا.

وتُعد تهمة الإرهاب من التهم الجاهزة التي يُلصقها أردوغان بمعارضيه من أجل إدانة كل من يعارض سياساته وطريقة إدارته للحكم في البلاد.

ويرى مراقبون أن مثل هذه الممارسات تسلط الضوء على مخاوف الرئيس التركي المتصاعدة من إبعاده وحزبه العدالة والتنمية من دوائر الحكم خلال الانتخابات القادمة المُقرر إجراؤها في العام 2023.

والاتهامات لأردوغان بالتجسس على منتقديه في الخارج ليست وليدة اللحظة، فهذه الممارسات تصاعدت خاصة بعد الانقلاب الفاشل سنة 2016.

وكان موقع "نورديك مونيتور" قد كشف في وقت سابق بعد أن حصل على وثائق سرية تجسس الدبلوماسيين الأتراك في السفارة والقنصليات في عدة دول على منتقدي الحكومة التركية والرئيس أردوغان.

وتؤكد المعلومات التي أوردها الموقع شبكة الشمال الأوروبية للبحوث والمراقبة التي نشرت وثائق تشير إلى أن الدبلوماسيين الأتراك جواسيس يتصيدون معارضي النظام التركي والموالين لجماعة فتح الله غولن التي تتهمها أنقرة بأنها العقل المدبر لعملية الانقلاب الفاشل.

وتورطت المخابرات التركية في خطف مواطنين أتراك في الخارج أو أشخاص لهم علاقة بمنظمة غولن وهو ما حدث في العديد من دول وسط آسيا كقرغيزستان التي عرفت احتجاجات بعد اختطاف أحد المعارضين لأردوغان ونقله إلى تركيا لمحاكمته.

وبالرغم من ذلك واصلت الحكومة التركية نهجها وتجاهلت القلق الدولي من تلك الانتهاكات التي تتجاوز الحدود الدبلوماسية، وتواصلت عمليات تعقب المعارضين لأردوغان واختطاف من تراه يشكل خطرا على الحكم.

وتعطي تلك السياسات انطباعا على تدهور الحريات في تركيا وانزلاقها رويدا نحو النظام الاستبدادي القائم على سلطة الفرد، وهو أمر يسعى أردوغان لفرضه بكل الأشكال رغم الجهود التي تبذلها المعارضة في الداخل والخارج.

وتدهورت الحريات الصحافية وحقوق الانسان والحريات الشخصية والعامة في السنوات التي تلت الانقلاب الفاشل وفق تقارير حقوقية.

اصطياد المعارضين في الخارج

مساعٍ لإنقاذ اتفاق السلام الهشّ في جنوب السودان

جوبا – تبذل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق أفريقيا "إيغاد" جهودا من أجل إنقاذ اتفاق السلام الهش في جنوب السودان بعد أن شهدت البلاد في وقت سابق اشتباكات بين القوات الموالية لنائب الرئيس رياك مشار وفصيل منشق، ما أثار مخاوف جدية من نسف الاتفاق.

وقال الوزير السابق في حكومة جنوب السودان دونقا قاي دونقا إن هناك اجتماعات مكثفة في العاصمة جوبا تجمع كل أطراف عملية السلام، وتشرف الـ"إيغاد" ودول الترويكا على تلك اللقاءات من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين الأجنحة المتصارعة في الحركة الشعبية "شمال" بقيادة مشار.

> اجتماعات مكثفة في جوبا تجمع كل أطراف عملية السلام، وتشرف عليها الـ«إيغاد» للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار

وأضاف دونقا وفقا لما أوردته وكالة سبوتنيك الروسية أن "تنفيذ الترتيبات الأمنية ودمج القوات المسلحة التابعة للفصائل الموقعة على الاتفاق سوف يحل الأزمة وسوف تقتصر الصراعات على السياسة بعد تنحية السلاح جانبا"، مؤكدا أنه قد آن الآوان ليتم تخريج القوات المتفق عليها للمشاركة في الوضع الأمني والمساهمة في الاستقرار.

ويأتي ذلك في محاولة لتبديد المخاوف من انزلاق جنوب السودان مجددا نحو الحرب الأهلية بعد تلك التي شهدتها البلاد بعد عامين من الانفصال عام 2011 عندما اشتبكت قوات موالية للرئيس سيلفا كير مع أخرى تابعة لمشار في العاصمة جوبا.

وأودى القتال بحياة 400 ألف شخص وأدى إلى أزمة لاجئين كبيرة قبل إبرام اتفاق السلام.

وتفجرت الاشتباكات هذه المرة بعد أن قال قادة الجناح العسكري للحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة مشار الأربعاء الماضي إنهم عزلوا الأخير لفشله في تمثيل مصالحهم.

وأثار ذلك مخاوف جدية من نسف اتفاق السلام عبر عنها كير الذي قال في بيان إن "الرئاسة توجه بقوة إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية بين القوات التابعة لقيادة الدكتور رياك مشار تيني والقوات الانفصالية بقيادة الجنرال سايمون جاتويش دوال".

ويشغل مشار منصب نائب الرئيس، بينما يتولى غريمه كير الرئاسة.

وبالرغم من أنه كان من المبكر تحديد عواقب الانقلاب الداخلي على مشار الذي يُعدّ شخصية محورية في السياسة وعاصر سنوات من الحرب الأهلية وتعرّض لمحاولات اغتيال ولفترات نفي، إلا أن الهيئة الحكومية للتنمية لدول شرق أفريقيا حذرت الأسبوع الماضي من أن الاشتباكات تتجاوز حزب مشار وتشكل تهديدا لبقية أنحاء جنوب السودان.